جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان -

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

شعبة: الجذع المشترك علوم اجتماعية

**دروس الدعم الالكتروني**

**لطلبة السنة الأولى جذع مشترك – علوم اجتماعية –**

**الخاصة بشهر ابريل 2020**

المقياس: تاريخ الجزائر الثقافي

أستاذ المادة:

. د. مدان محمد

**المحاضرة الرابعة**

 **الدولة العثمانية:**

سبق ان وضحنا ان مختلف التشكيلات السياسية التي ظهرت في المغرب خلال القرون الوسطى, كان المصدر الأساسي لمواردها المالية, متأتيا ليس من الانتاج الداخلي و الضرائب, و انما كان متأتيا من عملية التبادل التجاري عن طريق مراقبة تجارة القوافل التجارية للذهب الأفريقي. أي ان تراكم الثروة كان خاضعا لعوامل خارجية.

 ان عملية الإنتاج الداخلي التي تؤدي الى احداث فائض اقتصادي, تنتج عنه عملية التقسيم الاجتماعي للعمل, و بالتالي انقسام المجتمع الى طبقات متناقضة – مما يعزز المركزة السياسية و يضمن ديمومة و استمرارية أنظمة الحكم – كان مفقودا في هذه الدول.

 الشيء الذي جعلها عبارة عن كيانات هشة, غير ثابتة مكانيا و منعدمة الديمومة الزمنية, لأنها كانت تحالفات ظرفية بين مركز الدولة و أطرافها. العامل الذي كان يعزز هذه التحالفات و الولاءات هو توزيع الريع الناتج عن الفائض التجاري, و كانت تسود الفوضى و يقل ولاء القبائل لمركز السلطة لما ينعدم هذا الفائض.

 و ما يؤكد هذا انه ابتداءا من القرن الرابع عشر,بدأت تتقلص الموارد الناتجة عن مراقبة القوافل, نتيجة لتحويل مساراتها نحو مصر. اما الضربة القاضية لهذه التجارة في المغرب هو اكتشاف راس الرجاء الصالح من طرف البرتغاليين ابتداءا من 1450 م حيث اخذت هذه التجارة وجهة أخرى.

 امام الضعف في الموارد المالية و عجز الملوك عن تمويل عملية الولاء لسلطتهم عم طريق النقود, لجأوا الى منح اقطاعات الى حاشيتهم و ضباطهم و رؤساء القبائل المتحالفة معهم: " أدى الاستعمال المتزايد لهذا النظام الى بروز طبقة يمكن تسميتها " اقطاعيين " يختلفون كثيرا عن القطاعيين أوروبا الغربية " . مما أدى الى تقوية سلطان " الاقطاعيين " و رؤساء القبائل على حساب سلطة الملك, مما أدى الى سيادة الفوضى و التمردات على السلطة المركزية.

 و على سبيل المثال في أواخر الدولة الزيانية أدت هذه الفوضى الناتجة عن ضعف سلطة الملك الى تقسيم المغرب الأوسط الى ممالك صغيرة تشرذمه تسيطر عليها الارستقراطية القبلية.

 الشيء الذي جعل البلاد عرضة للغزو الأوروبي خاصة الاسباني ,مما جعل السكان يستنجدون ببعض الحاميات التركية التي كانت تمارس القرصنة في البحر المتوسط . وبدخول الاتراك أصبحت الجزائر جزء من الإمبراطورية العثمانية.

 وقد أدى الوجود العثماني في الجزائر الى تحقيق نزعة المغرب الأوسط الثابتة عبر التاريخ الى التميز السكاني في اطار دولة خاصة, تجسدت بإقامة سلطة سياسية لها حدودها القارة تحت الإدارة العسكرية التركية. تان الحدود السياسية للجزائر في القرن 15م لم تكن مضبوطة وثابتة , و كلمة الجزائر عندئذ لم تكن تطلق الا على مدينة ساحلية صغيرة قليلة الأهمية. فهذا المفهوم لكلمة الجزائر لم يصبح معروفا الا منذ القرن 16 م اثناء الحكم العثماني. بل ان كلمة المغرب الأوسط لم تكن تعني بالضبط الجزائر الحالية لان هذه العبارة كانت غامضة غموض حدود الامارات الإسلامية التي تعاقبت على حكم المغرب العربي.

 لكن الوجود التركي و ان حقق للجزائر الحالية شخصيتها الجغرافية و الإقليمية, الا انه – اذا طبقنا المعايير الحالية في تعريف الدولة – لوجدنا ان الكيان السياسي التركي في الجزائر كان غامضا سوآءا من ناحية تنظيم الحكم او من خلال علاقته مع الباب العالي او ارتباطه بالسكان المحليين. وهذا خلافا للخطاب الرسمي الذي يصور الدولة الجزائرية الحالية كأنها استمرار " للدولة الجزائرية " في العهد العثماني, الذي اعطى لهذه الدولة مقوماتها الأساسية.

1.اذن ما هي طبيعة الكيان السياسي ؟

تأسست السلطة السياسية في الجزائر في ظل وجود التركي تحت هيمنة الوجق. و الوجق هو الجهاز الذي يشكل الطغمة العسكرية المتمثلة في قادة الجيوش و الارستقراطية التركية إضافة الى الموالي و الإداريين و كل المنتفعين من نظام الحكم تميز النظام السياسي بكونه جمهوريا, عسكريا, مغلقا. فهو جمهوري لان منصب الحاكم لم يكن وراثيا. و عسكريا لان الحاكم كان من العسكريين, فهو نظام مغلق لأنه لا يسمح فيه الا للوجق بممارسة السلطة. لكن انتقال السلطة من حاكم لأخر كان يتم بالعنف الشديد و أحيانا بوحشية شديدة.

 كان الحكام في البداية يأتون من إسطنبول لمدة ثلاثة سنوات و كان هؤلاء الباشوات المبعوثون من السلطان, هم اهل الحل و العقد بينما الوجق يتبع و يطيع. و قد استمر هذا الوضع حتى منتصف القرن 17 م. حين تمرد الوجق على الباشوات و طلبوا من السلطان ان يكون الحكم الحقيقي في أيديهم. سادت هذه الفترة فوضى عارمة. كان الاغا حاكما عسكريا ينتخب كل شهرين و يراقب مراقبة شديدة من الوجق. و هو ما يؤثر على الاستقرار و يؤكد حرص الارستقراطية العسكرية على إرضاء المصالح المختلفة لجميع أطرافا. و هذا ما يؤدي الى القضاء على الدولة و الى ضعف الذين من اجلهم وضع هذا النمط من الحكم. فدولة الاغوات كانت عبارة عن فوضى لم يدم عهدها اكثر من 12 سنة ( 1659- 1671 ). و هو ما أدى برياس البحر الى التمرد و السيطرة على الحكم في أواخر القرن 17 م و عينوا منهم الدايات.

 و قد ارتبطت الاليغارشية العسكرية التركية بفئة من الاقطاعيين الذين كانوا يملكون عقارات واسعة حول المدن, كما اعتمدوا على التجار – خاصة الأجانب منهم – في مراقبة الحركة المالية. و هو ما جعلهم يتصرفون و كأنهم في مستعمرة و يرسلون رؤوس الأموال الى أوروبا: " هذه الظاهرة تبرز التباين بين تطور الطبقات الاقطاعية في البلاد الجزائرية. في حين كانت أوروبا تسيطر عليها البرجوازية الصناعية ".

 هذه التجمعات الاقطاعية كانت تضم أعضاء الوجق الذين ملكوا احواز المدن و الكور و غلية, و الذين ملكوا الأرض من اندلسيين من الحضر, و القادة و الشيوخ الذين حازوا الإرث القبلي تم المخازنية الذين ملكوا ارض الرعية مقابل الخدمات المبذولة للباي. فهذا النمو الاجتماعي جر الاقتصاد الجزائري الى الانغلاق و الضيق. فاتجه وجهة فلاحية بحثة.

 في هذا الاطار الجغرافي القار , اقام الوجق إزاء الفئات الاجتماعية المتباينة التي تحتوي على السكان المقيمين , تنظيما إداريا مرنا لكنه يولي المقام الأول للأقلية التركية و النصارى .

 وتتمثل مرونة الحكم في نظام المقاطعات وعددها اربع ( قسنطينة, التيطري, وهران , وبيت السلطان) والتي كان يحكمها بايات يعينون من القوات العسكريين القدامى أساسا.

 وكان القادة والبايات في حدود تللك المقاطعات يحصلون على مساعدة قبائل المخزن لمراقبة منازل السكان والرعية وتحصيل الضرائب. كانت هذه التجمعات تتركب من القبائل من أصحاب الابل والخيل ولا تفرض عليهم الضرائب والمغارم مقابل ما يقدمونه من خدمات في رفع الخراج ولدورهم في الحروب . حيث يقدمون دعما قويا بخيولهم لقوات الجيش . أدى تفكك المركزية الإدارية الى حرمان من القسم الأكبر من الأموال العامة لصالح المجموعات المحلية والجهات الثلاث الخاضعة للبايات او لفائدة الاقطاعيين مثل شيوخ القرى القبائلية . ومن الظواهر التي تسترعى النظر:

" ان ميزانية البايات في مناطق وهران وقسنطينة كانت تفوق ميزانية العاصمة التي يديرها الداي نفسه " .